



التعليم من أجل المستقبل

تعزيز ثقافة المسؤولية والمساءلة

من أجل تحسين البيئة التعليمية في الأردن



الجمعية الأردنية للجودة والاعتماد
The Jordanian Society for Quality and Accreditation

المحتويات

٣ المقدمة
٥ الوضع الحالي
٨ التحديات
٨ ١- الإطار القانوني والسياسات الحاكمة للنظام التعليمي الأردني
١٢ ٢- ضعف التواصل والمساءلة
١٨ ٣- اللامركزية والحوكمة
٢٠ التدخلات المقترحة
٢٣ الاستنتاجات والتوصيات

تم انتاج هذا التقرير بدعم من

FAFO



Durrat al Manal



Norwegian Embassy



Norwegian Embassy

المقدمة

لقد تصدر الإصلاح التعليمي في تسعينات القرن الماضي سلم أولويات الحكومات الأردنية المتعاقبة مما أدى إلى إستثمارات جوهرية في تنمية وتطوير الموارد البشرية على مدى العقود الثلاثة المنصرمة مفضياً في نهاية المطاف إلى أداء عام قوي ومتين على مؤشرات التنمية والتطور¹. وقد أستمر الأردن في الإعتماد على هذه الإنجازات حيث إلتزم مؤخراً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠ .

على الرغم من إنجازات الأردن الملحوظة والمبادرات العديدة من قبل الحكومة ومختلف أصحاب المصلحة والمعنيين لإصلاح قطاع التعليم، إلا أن هناك تحديات عديدة لا تزال قائمة ومنها المساءلة في النظام التعليمي.

تهدف هذه الورقة إلى إعطاء آراء متبصرة حول تحديات وفجوات المساءلة في نظام التعليم في الأردن بالإضافة إلى إستكشاف العلاقة بين الإطار القانوني ومسائل اللامركزية والحوكمة. ولهذه الغاية، أجريت مراجعة للأدبيات وبحث عمل ميداني لتحديد المعوقات المسببة للوصول إلى فرص التعليم وتوفير بيئة تعلم إيجابية وتعليم عالي الجودة في الأردن. بالإضافة الى ذلك، تم عقد ندوة بعنوان "تعزيز ثقافة المساءلة من أجل النهوض بالعملية التعليمية في الأردن"٣ لمناقشة مخرجات مشروع "التعليم من أجل المستقبل: مجتمعات التعلم بين السوريين والأردنيين في المجتمعات المضيفة"٤. وعليه، تم تسليط الضوء على الجوانب التالية:

- الإطار القانوني: الوصول إلى التعليم والجودة والمساواة.
- التواصل والمساءلة: التواصل بين المدارس وأولياء الأمور ووزارة التربية والتعليم وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين (مشاركة المجتمع المدني).

- اللامركزية والحكومة: إستقلالية المدارس واللامركزية الوطنية ودور المجتمع المدني.

تبقى الفجوات الكبيرة في نظام المساءلة بالإضافة إلى الفصل بين الطبقات الإدارية المتعددة في وزارة التربية والتعليم مسائل ملحة٥، وتمتد نفس المسائل لتطال المشاركين في العملية التعليمية (مثل منظمات المجتمع المحلي والبرامج المجتمعية وأولياء الأمور).

لقد كانت خطوة وزارة التربية والتعليم لدمج اللامركزية [تفويض بعض صلاحيات إتخاذ القرار] في قطاع التعليم وبناء قدرات موظفيها خطوة هامة جداً بالإتجاه الصحيح. لكن لحد الآن لا توجد نتائج قوية على أرض الواقع حيث لا يزال النظام التعليمي مركزياً من حيث الممارسة حيث تتخذ القرارات وتُقر بطريقة من أعلى إلى أسفل.

1 تقرير التنمية البشرية (2015) - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2015_report_arabic.pdf
2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015) - جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.jo.undp.org/content/jordan/en/home/post-2015.html> • <http://tinyurl.com/zh2fojo>
3 ندوة بعنوان "تعزيز ثقافة المساءلة من أجل النهوض بالعملية التعليمية في الأردن" التي عقدها منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية في الحادي عشر من كانون الثاني 2017 بالشراكة مع مؤسسة الأبحاث (Fafu) وبدعم من السفارة النرويجية وبالتعاون مع مؤسسة درة المنال للتنمية والتدريب.
4 مشروع "التعليم من أجل المستقبل: مجتمعات التعلم بين السوريين والأردنيين في المجتمعات المضيفة".
<https://goo.gl/KSNQHG>
5 مركز هوية، " لا مركزية التعليم في الأردن: استغلال الفرصة المتاحة لتطوير جودة التعليم والمساواة في المدارس الأردنية" العدالة الاجتماعية في الأردن، ورقة سياسات رقم 2، صفحة 9.

تركز هذه الدراسة أيضاً على أثر أزمة اللاجئين السوريين على النظام التعليمي. فالصراع السوري المستمر يعيق التقدم في إصلاح قطاع التعليم في الأردن. وبناءً على الأرقام التي نشرتها الحكومة الأردنية، بلغ عدد اللاجئين السوريين المقيمين على أرض المملكة حوالي ١,٢ مليون ٦، منهم ٦٥٥,٣١٤ مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٧. تظهر سجلات التسجيل الرسمية التي أعلنتها وزارة التربية والتعليم أن ١٤٣,٠٠٠ طفل سوري مسجلين في المدارس الحكومية في كافة أرجاء الأردن في السنة الدراسية ٢٠١٥/٢٠١٦ أي بزيادة مقدارها ٨٧٥ مقارنةً مع سنة ٢٠١١/٢٠١٢ ٩. مما يضع ضغطاً كبيراً على موارد القطاع التعليمي وبنيته التحتية. فالطلاب السوريين المسجلين في المدارس يضعون معيقات إضافية أثرت على جودة التعلم وعلى ما حققه الأردن من إنجازات خلال عملية الإصلاح التعليمي. وعلى الرغم من تمكن الأردن من التخلص من المدارس ذات الفترتين، إلا أن التدفق السوري إلى الأردن أدى إلى فتح حوالي ٢٠٠ مدرسة بنظام الفترتين لإستيعاب الأطفال السوريين ١٠. مما أدى إلى الحصول على تحديات كبيرة ليس في مجال جودة التعليم فحسب، بل في مجال البنية التحتية للمدارس والتي كانت تعاني من التحديات سلفاً في بعض المناطق. ١١

ولإثراء هذه الورقة، قامت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية- أرض ومعهد البحوث النرويجي (فافو) بإجراء بحث كجزء من مشروع "التعليم من أجل المستقبل" الذي مدته سنتين في محافظة المفرق. وتم زيارة ٤٠ مدرسة وأجريت مقابلات شخصية وجماعية مع الأطفال وأولياء الأمور والمعلمين وأصحاب المصلحة المعنيين، وتم إكمال مسح مصغر كان الهدف منه زيادة فهم عدة مسائل منها: قنوات التواصل المتاحة بين المدارس وأولياء الأمور ومدى إستغلالها والإستفادة منها ومدى الرضا عن أداء المدرسة وفرص التحسين. وقد أظهرت النتائج بشكل واضح أثر التحديات آنفة الذكر على بيئة التعلم للأطفال الأردنيين والأطفال اللاجئين السوريين في المفرق حيث يتجاوز عدد اللاجئين السوريين عدد سكان المجتمع المحلي ١٢. وتشمل التحديات الرئيسية أيضاً مشاكل الاكتظاظ الحاد والفوارق التعليمية والثقافية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ١٣. وتقوض هذه المسائل جهود الإصلاح المستمرة.

وكما جاء أعلاه، ركزت هذه الورقة بشكل كبير على المسألة وعلاقتها مع مسائل أخرى مثل اللامركزية ومشاركة المجتمع المحلي وأثر الأزمة السورية على النظام التعليمي في الأردن. كما إنها سلطت الضوء على بعض التحديات في الإطار القانوني وقلة وسائل إنفاذ القوانين. وعليه، مع الأخذ بالاعتبار محدودية الوقت والبحث الجغرافي، لا تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على كافة التحديات التي تواجه النظام التعليمي في الأردن بل تسعى إلى العمل لإكمال الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة المعنيين للنهوض بوضع النظام التعليمي في الأردن.

6 الموقع الإلكتروني البوابة (2016)، 1.2 مليون سوري حسب الإحصاء الأردني، 31 كانون الأول 2016. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.albawabaeg.com/78017>

7 المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تحديث الأنشطة لشهر كانون الأول 2016. متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20Jordan%20Operational%20Update%20-%20December%202016.pdf>

8 خطة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية (2016).

9 خطة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية (2016).

10 اليونيسيف (2016)، "الأردن تلتزم لتقديم التعليم لكل طفل" 19 آب 2016. متوفر على الموقع الإلكتروني:

https://www.unicef.org/jordan/media_11137.html

11 أ.ج. أ. تابتان، منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية- أرض ومعهد الأبحاث النرويجي (فافو) (2017) "التعليم الأساسي وعلاقة أولياء الأمور بالمدرسة في محافظة المفرق- مخرجات من مسح مصغر للأسر الأردنية وأسر اللاجئين السوريين". <https://goo.gl/a12qGi>

12 ختام مكاري (2015) "تضاعف سكان المفرق، الرمتا منذ بداية الأزمة السورية" جوردن تايمس 27-1-2015. متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://www.jordantimes.com/news/local/mafraq-ramtha-population-doubled-start-syrian-crisis%E2%80%99>

13 أ.ج. أ. تابتان، منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية- أرض ومعهد الأبحاث النرويجي (فافو) (2017) "التعليم الأساسي وعلاقة أولياء الأمور بالمدرسة في محافظة المفرق- مخرجات من مسح مصغر للأسر الأردنية وأسر اللاجئين السوريين". <https://goo.gl/a12qGi>

الوضع الحالي

أطلق الأردن منذ العام ١٩٩٠ إصلاحات وتدخلات تعليمية شاملة بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية ٢٠١٤. ونتيجةً لهذه الإصلاحات تحسنت مؤشرات التعليم الرئيسية بشكل ثابت. فقد كانت نسبة الأمية ٧٪ في العام ٢٠١٠، من بين النسب الأقل في الوطن العربي. وقد بلغ صافي التسجيل في التعليم الأساسي ٩٩٪ في العام ٢٠١٢ وإرتفعت نسبة الانتقال إلى التعليم الثانوي من ٦٣٪ في العام ٢٠٠٠ إلى ٩٩٪ في العام ٢٠١٢. وقد تم إعتقاد سياسة مدارس الفترة الواحدة قبل الأزمة السورية. ولكن الوضع تغير بعد الأزمة، حيث لجأ الأردن إلى سياسة المدارس بالفترتين لإستيعاب العدد المتزايد من الأطفال السوريين مما أثر بالتأكيد على نوعية التعليم ومخرجاته. فعلى وجه المثال، بينما كانت النتائج في إتجاهات الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم مرتفعة بواقع ٣٠ نقطة منذ العام ١٩٩٩، أصبحت نتائج الرياضيات منخفضة بأكثر من ٢٠ نقطة حسب تقرير المركز الوطني لإحصاءات التعليم في العام (٢٠١٦). ١٦.

التزم الأردن مؤخراً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ معتمداً على تصميم عدة مبادرات وتدخلات لإصلاح قطاع التعليم، نذكر منها:

- الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (تنمية الموارد البشرية - ٢٠١٦)

تسعى الإصلاحات والرؤية المستقبلية لتحقيق أهداف إستراتيجية تنمية الموارد البشرية إلى تحقيق ما يلي:

- بحلول عام ٢٠٢٥، التأكد من حصول جميع الأطفال على تعليم الطفولة المبكرة العالي الجودة والحصول على تجارب تسهم في تطويرهم والإرتقاء بجاهزيتهم للإلتحاق بمرحلة التعليم الأساسي وبالتالي تؤمن لهم الحياة الصحية والرفاهية في المستقبل.
- بحلول عام ٢٠٢٥، ضمان حصول جميع الطلاب على تعليم ذو كفاءة وجودة عالية يشمل طلاب المرحلتين الأساسية والثانوية وبما يضمن الحصول على مخرجات تعليمية فاعلة ومتماشية مع متطلبات الحياة وسوق العمل.
- بحلول عام ٢٠٢٥، تحقيق زيادة كبيرة في أعداد الشباب والبالغين ممن يمتلكون المهارات الفنية والتقنية المتوافقة مع إحتياجات سوق العمل وتمكّنهم من الحصول على وظائف مناسبة وفتح المجال أمامهم للدخول في عالم ريادة الأعمال.
- بحلول عام ٢٠٢٥، الحرص على إتاحة الفرصة العادلة للإلتحاق والحصول على التعليم العالي بتكاليف مناسبة وجودة عالية. ١٧

14 وزارة التخطيط والتعاون الدولي والأمم المتحدة، الأردن- التقرير الثاني على الأهداف الإنمائية للتنمية 2010. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.undp.org/content/dam/undp/library/MDG/english/MDG%20Country%20Reports/Jordan/2010%20en.pdf>
15 البنك الدولي، (2015) التقرير القطري SABER لسنة 2015- الأردن. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://wbfiles.worldbank.org/documents/hdn/ed/saber/supporting_doc/CountryReports/SAASABER_SAA_Jordan.pdf
أيضا الإطلاع على التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، اليونسكو، 2015. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002325/232565A.pdf>
16 المركز الوطني لإحصاءات التعليم، مديريةية التعليم، (2016) "أضاءات من الإتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم" تشرين الثاني 2015، الصفحة 5. متوفر على الموقع الإلكتروني: http://nces.ed.gov/pubs2017/2017002_timss_2015_results.pdf
17 الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016)، "التعليم من أجل الإزدهار: الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025 لمحة عامة". متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.w.hrd.jo/alastratyjyh-awlwnyhd> ولمشاهدة الملخص للإستراتيجية: http://media.wix.com/ugd/176e64_ad576b8f4c464d97ae6ced77e4fb0850.pdf

ولتحقيق هذه الأهداف، نصت إستراتيجية تنمية الموارد البشرية على مجموعة من المبادئ الواضحة التي تُرشد التصميم والعمل المستقبلي بغرض إصلاح القطاع التعليمي:

(١) إتاحة الفرص: يتاح لجميع الطلبة فرصاً متساوية للإلتحاق بالتعليم طوال مسيرتهم التعليمية، ويحصلون على مستوى علمي مناسب كحد أدنى بغض النظر عن خلفياتهم أو جنسهم أو إعاقاتهم أو إحتياجاتهم الفردية. ويتمتع كل متعلم بفرصة عادلة لمتابعة مسيرته التعليمية الأمثل بالنسبة له إستناداً إلى أدائه وقدراته.

(٢) الجودة: تسعى المنظومة لتوفير أفضل الممارسات والمخرجات والنتائج على مستوى العالم لجميع الجهات المعنية بما ينسجم مع إحتياجات الإقتصاد المحلي والعالمي وتصل لمستوى يحظى بالإحترام العالمي وتلبي كحد أدنى - بل تتخطى - المعايير المعتمدة دولياً بما يخص الإعتدال ومنح الشهادات، مع الحرص على المراقبة والمتابعة بإستمرار للتعرف على مجالات التحسين التي يمكن تنفيذها.

(٣) المساءلة: تستند المنظومة على مجموعة شفافة من القواعد لإتخاذ القرارات وتعمل على تمكين المؤسسات لتحمل المسؤولية عن أداؤها عبر تفويض المسؤوليات وتخويل إتخاذ القرارات مركزياً.

(٤) الإبتكار: تحقق المنظومة النتائج المطلوبة عبر إتباع أساليب مبتكرة وخلاقة وإستخدام مدروس للتكنولوجيا.

(٥) أنماط التفكير: تعزز المنظومة القيم الوطنية في نفوس الطلاب، وتكريم التراث، وتعزيز مفاهيم الوحدة بين المواطنين. ١٨

- أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين

أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين هي مثال آخر على توجه الأردن نحو إصلاح القطاع التعليمي. تأسست الأكاديمية في عام ٢٠٠٩ وهي مؤسسة مستقلة لا تهدف للربح تتبنى رؤية جلالة الملكة رانيا العبدالله لتمكين المعلمين والمشرفين ومديري المدارس بالمهارات اللازمة وتقدير دورهم وتقديم الدعم اللازم لهم للتميز داخل الغرفة الصفية والمدرسة. وقد وصلت الأكاديمية إلى ما مجموعه ١٩,٨٣٤ تريبوياً منذ إنطلاقها وتهدف إلى أن يصل العدد إلى ٣٠,٠٠٠ مدرس خلال السنوات الخمس القادمة. ١٩ وقد تم العمل على وضع العديد من برامج التطوير المهني وتدريب المعلمين وأنشاء منتدى مهارات التعليم . كما عملت الأكاديمية مع وزارة التربية والتعليم لتطوير المواد التعليمية من أجل تحسين مستويات القراءة والحساب بين أطفال المدارس الأردنية.

- وحدة جودة التعليم والمساءلة

لقد خطت وزارة التربية والتعليم خطوات كبيرة بإنشاء وحدة جودة التعليم والمساءلة في العام ٢٠١٥. تم تصميم هذه الوحدة لمساءلة المعنيين بالعملية التعليمية عن الإلتزام بالقوانين والمعايير القائمة. فهي تدعم عملية تنمية المساءلة في النظام التعليمي من خلال بناء قدرات مديريات التربية والتعليم ومدراء المدارس والمعلمين لتعزيز ثقافة المساءلة والمباشرة في وضع نظام شفاف حيث يكون جميع المعنيين مدركين تماماً لدورهم ومساءلتهم عن أعمالهم. ٢٠

18 نفس المصدر السابق.

19 أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://www.queenrania.jo/ar/initiatives/queen-rania-teacher-academy>

20 وحدة جودة التعليم والمساءلة، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://www.moe.gov.jo/Departments/DepartmentPage.aspx?DepartmentID=41>

- مشروع تحسين المدارس والمديريات، وبرنامج تطوير المدارس والمديريات

تعمل حالياً وزارة التربية والتعليم بالشراكة مع السفارة الكندية في الأردن على بناء قدرات المدارس لتتمكن من أخذ إستقلالية أكبر. فقد وضعت الوزارة من خلال مشروع تحسين المدارس والمديريات آليات داخل وبين المدارس بهدف رفع الفعالية والمساءلة للمدارس الحكومية من خلال إطلاق برنامج تطوير المدارس والمديريات. ٢١

- خطة الإستجابة الأردنية للأزمة السورية (٢٠١٦ - ٢٠١٧)

لقد إتخذت الحكومة الأردنية عدة تدابير وإجراءات للإستجابة لأثر أزمة اللاجئين السوريين على جودة التعليم في الأردن. وكانت إستراتيجية قطاع التعليم أحد الإستجابات الرئيسية في طريقتها المبنية على التكيف مع الظروف. وتسعى الإستراتيجية إلى ضمان خدمات تعليمية دائمة عالية الجودة لجميع اللاجئين والأردنيين الذين تضرروا من الأزمة. ٢٢

- الحد الأدنى لمعايير التعليم- الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

عملت وزارة التربية والتعليم الأردنية على مدى السنوات السابقة مع منظمات دولية ومحلية لحماية الحق في التعليم في حالات الطوارئ. تتبنى الحكومة الأردنية الحد الأدنى لمعايير التعليم الذي وضعته الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الجهوزية، الإستجابة، التعافي) أخذةً هذه المعايير العالمية وترجمتها إلى السياق الأردني المحلي بهدف وضع إستراتيجية ملائمة توجه عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم لتدخلات التعليم. ٢٣

تشمل سياسة التعليم في المعايير الخاصة بمشاركة المجتمع ما يلي: ٢٤

- المعيار ١: القانون وصياغة السياسة: تعطي سلطات التعليم الأولوية لإستمرارية وإصلاح التعليم ذو الجودة، بما في ذلك التعليم المدرسي المجاني والشامل.
- المعيار ٢: التخطيط والتنفيذ: تأخذ نشاطات التعليم في الحسبان السياسات التعليمية الدولية والوطنية والقوانين والمعايير والخطط والحاجات التعليمية للسكان المتضررين.

21 السفارة الكندية. "مشروع تحسين المدارس والمديريات الأردنية". حزيران - 2011 نيسان 2015. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.agriteam.ca/projects/profile/school-and-directorate-improvement-project-sdip-jordan>

22 الخطة الأردنية للإستجابة للأزمة السورية، 2016-2018. بيتر هابل، لاريسون، اليونسكو. الحد الأدنى لمعايير التعليم- الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.ineesite.org/ar/blog/adapting-minimum-standards-for-education-to-jordan-ar>

24 الحد الأدنى لمعايير التعليم في الأردن في حالات الطوارئ: موانمة السياق من الحد الأدنى لمعايير التعليم للشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ: الجهوزية والإستجابة والتعافي. متوفر على المواقع الإلكترونية:

https://www.unrwa.org/sites/default/files/3.2_inee_guidebook_ms_arabic_lowres_final.pdf
[http://toolkit.ineesite.org/resources/ineecms/uploads/1154/INEE-English_18_June__2015_9_\(online\)_1\).pdf](http://toolkit.ineesite.org/resources/ineecms/uploads/1154/INEE-English_18_June__2015_9_(online)_1).pdf)

التحديات

عند ملاحظة طبيعة المبادرات والتدخلات الموضحة أعلاه، يصبح من الواضح أن معظم هذه التدخلات إما مستندة على سياسات أو على إجراءات وتهدف إلى تحسين البيئة التعليمية بطريقة مخصصة لكل حالة. لكن ليس من المبادرات المذكورة ما يتناول الإطار القانوني الذي يحكم العملية التعليمية ولا تعالج الفجوات في مواضيع المساواة والحوكمة في النظام التعليمي. علاوةً على ذلك، لضمان الأثر المستدام لهذه المبادرات، من الضروري وضع إطار قانوني يسلط الضوء على الفجوات في الجوانب أنفة الذكر وتناول ثلاث تحديات رئيسية:

١- الإطار القانوني والسياسات الحاكمة للنظام التعليمي الأردني.

٢- ضعف التواصل والمساءلة.

٣- اللامركزية والحوكمة.

١- الإطار القانوني والسياسات الحاكمة للنظام التعليمي الأردني.

ركز النقاش العام الدائر حول إصلاح النظام التعليمي بشكل رئيسي على جوانب التعليم التشغيلية؛ نادراً ما نوقشت جوانبه القانونية. لكن من المهم جداً فهم الإطار القانوني المُطبّق لتحسين النظام التعليمي وتعزيز المساواة من أجل ضمان تحقيق مصلحة الأردنيين والسوريين واللاجئين الآخرين. أحد أهداف هذه الورقة هو زيادة الوعي بقوانين حماية حقوق التعليم وتحديد الجوانب التي يتم فيها الإلتزام بالقانون لتزويد أولياء الأمور والأطفال ببعض الأدوات التي يحتاجونها لتأكيد الحق بالتعليم ضمن إطار قوانين دولية ووطنية.

القانون الدولي

تنص المادة ٢٨ في إتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ على حق الطفل في التعليم وإلتزام الدول الأطراف في الإتفاقية بتوفير هذا التعليم ٢٥. وقد صادق الأردن على إتفاقية حقوق الطفل وتم نشرها في الجريدة القانونية الوطنية بما جعلها مطبقة في المحاكم المحلية ٢٦. وتشمل إلتزامات المملكة بموجب الإتفاقية ما يلي: "جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع؛ تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال؛ جعل التعليم العالي، بشتى الوسائل المناسبة، متاحاً للجميع على أساس القدرات". أما الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من الإتفاقية فتتص على أن يكون تعليم الطفل موجهاً، على سبيل المثال لا الحصر، إلى إحترام حقوق الإنسان. وفي البند المتصل بشكل خاص بالأطفال اللاجئين، يجب أن يأخذ التعليم بعين الإعتبار: "إحترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته" (المادة ٢٩، الفقرة ج) ٢٧. والإلتزام بتوفير التعليم للأطفال المعوقين موضح في الفقرة (٣) من المادة (٢٣).

25 الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، 20 تشرين الثاني 1989، صفحة 13. بموجب المادة 1: يعنى الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه. متوفر على الموقع الإلكتروني:

https://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf

26 الشبكة الدولية لحقوق الأطفال، الأردن، القوانين الوطنية. متوفر على الموقع الإلكتروني:

<https://www.crin.org/en/library/publications/jordan-national-laws>

27 على أي حال، سويت هذه الإلتزامات بالفقرة 2 من المادة 29 التي تنص على: "ليس في نص هذه المادة أو المادة 28 ما يفسر على أنه تدخل في حرية الأفراد والهيئات في إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها".

والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته" (المادة ٢٩، الفقرة ج) . والإلتزام بتوفير التعليم للأطفال المعوقين موضح في الفقرة (٣) من المادة (٢٣).

على الرغم من عدم توقيع الأردن على إتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، دخلت المملكة في مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٨، ورغم أن مذكرة التفاهم لا تعكس إلتزامات توفير التعليم للأطفال اللاجئين، إلا إنها توضح إلتزامات مماثلة أخرى تشمل الموافقة على إحترام الحق في عدم التمييز للاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ٢٨.

القانون الوطني

يوضح هذا القسم الإطار القانوني الوطني الذي يحكم الجوانب التالية:

١. الحق في التعليم.
٢. الحق في بيئة تعلم آمنة.
٣. التواصل بين المدرسة وأولياء الأمور والمساءلة.
٤. مؤهلات المدرس. ٢٩.

١. الحق في التعليم:

يناقش الفصل الثالث من قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ "المراحل التعليمية" المطلوبة لكل فئة عمرية أدنى وتصنيف متطلبات التعليم على النحو التالي:

١. رياض الأطفال ومدتها سنتان، من عمر ٣ سنوات و ٨ شهور إلى ٥ سنوات و ٨ شهور (المادة ٨). هذه المرحلة ليست إلزامية ولا مجانية وهناك بعض رياض الأطفال الحكومية لهذه الفئة العمرية.
٢. مرحلة التعليم الأساسي ومدتها عشر سنوات، من عمر ٥ سنوات و ٨ شهور إلى عمر ١٦ سنة. هذه المرحلة إلزامية ومجانية في المدارس الحكومية (المادة ٩ و المادة ١٠).
٣. مرحلة التعليم الثانوي ومدتها سنتان، وهي مجانية لكنها غير إلزامية (المادة ١١).

يزود الجزء (ج) من الفصل الثاني من قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٩٤ إطاراً عاماً للبيئة التعليمية حيث يشمل: ١ - الأردنيون متساوون في الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والإقتصادية ويتفاضلون بمدى عطائهم لمجتمعهم وإنتمائهم له. ٢ - إحترام حرية الفرد وكرامته. ٣ - تماسك المجتمع وبقاؤه مصلحة وضرورة لكل فرد من أفراده ودعائمه الأساسية العدل الاجتماعي وإقامة التوازن بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع وتعاون أفرادهم وتكافلهم بما يحقق الصالح العام وتحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية. ٤ - تقدم المجتمع رهن بتنظيم أفرادهم بما يحفظ المصلحة الوطنية والقومية. ٥ - المشاركة السياسية والاجتماعية في إطار النظام الديمقراطي حق للفرد وواجب عليه إزاء مجتمعه. ٦ - التربية ضرورة إجتماعية والتعليم حق للجميع كل وفق قابلياته وقدراته الذاتية .

28 مذكرة تفاهم بين الحكومة الأردنية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (5 نيسان 1998) متوفرة على الموقع الإلكتروني:
<http://mawgeng.a.m.f.unblog.fr/files/2009/02/moujordan.doc>
29 تفاصيل أخرى عن الإطار الخاص بتقييم أداء المدرسة / المعلم موضحة أدناه في قسم المساءلة.

٢. الحق في بيئة تعلم آمنة

هناك إطار سياسة شامل ينظم بيئة التعلم بما في ذلك الخصائص المادية. فالفصل ٦ من الاستراتيجية الأردنية الوطنية للتعليم ٢٠٠٦-٢٠١٦ مخصص لبيئة التعلم ويركز على ضرورة أن تكون البيئة آمنة وصحية ومحفزة للتعلم. ٣٠ وقد وضعت إدارة التخطيط التربوي إرشادات توضح أن الحجم الأمثل للصف هو ١,٢ متر مربع لكل طالب، وفي حال كان من المستحيل تحقيق هذا، يكون ١ متر مربع لكل طالب. بالإضافة لذلك، يجب أن يكون هناك ٢ إلى ٢,٥ متر مربع من المساحة الخارجية للطالب ويجب أن تكون الأرضية منبسطة وغير زلقة وخالية من الغبار ولا تشترك مع مساحة مخصصة لوقوف السيارات. أما المساحة الداخلية والخارجية التي يعتقد إنها مناسبة في المدارس التي يرتادها أطفال من ذوي الإحتياجات الخاصة فهي أكبر وتؤكد سياسة الحكومة على أن تكون المدارس متاحة بالكامل للأطفال من ذوي الإحتياجات الخاصة. ٣١

٣. التواصل بين المدرسة وأولياء الأمور والمساءلة.

حسب تعليمات وصف وتصنيف الوظائف للمدارس الحكومية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧، تقع على مديري المدارس مسؤولية:

١. تعزيز دور المدرسة الإجتماعي وفتح آفاق التعاون والتكامل بين المدرسة وأولياء الأمور - بالتعاون مع المرشد - ومؤسسات المجتمع المحلي، مما يسهم في تحقيق أهداف المدرسة.
٢. ضمان معرفة أولياء الأمور بظروف وتقدم تعلم أبنائهم وأي مشاكل تواجه أبنائهم.

توضح اللائحة رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧ لمجالس أولياء الأمور والمعلمين في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة توقعات إجتماعات وتنسيق مجالس أولياء الأمور والمعلمين. ٣٢ إرشادات مجالس التطوير التربوي (القيادة المحلية ومجالس التخطيط) والشبكات (مجموعات المدارس المتصلة) موجودة في اللائحة التنظيمية رقم (١) لسنة ٢٠١٤، المادة ٦ (رقم ١) من قانون التربية والتعليم رقم ٣ لسنة ١٩٩٤. ٣٣

٤. مؤهلات المدرس

يشترط قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٩٤، الفصل الرابع، المادة ٢٠ أن يكون المعلم حاصلاً على إجازة مهنة التعليم. ومن أجل الحصول على الإجازة، تمنح إجازة مهنة التعليم في رياض الأطفال وفي مرحلة التعليم الأساسي للشخص الحاصل على الدرجة الجامعية الأولى. ٣٤ وتمنح إجازة مهنة التعليم في المرحلة الثانوية للشخص الحاصل على الدرجة الجامعية الأولى بالإضافة إلى مؤهل تربوي لا تقل مدة الدراسة فيه عن سنة دراسية واحدة بعد الحصول على الدرجة الجامعية الأولى أو للشخص الحاصل على شهادة الماجستير. توضح الأوصاف والتصنيفات الوظيفية التعليمية للمدارس العامة لسنة ٢٠٠٧ إرشادات تعليم المعلمين والدرجات والمتطلبات الضرورية ليصبح الشخص مدرساً في المدارس الحكومية الأردنية. لم يتمكن من الحصول على قوانين صريحة خاصة بمعاينة أو طرد المعلمين غير الكفوءين. ٣٥

30 الاستراتيجية الأردنية الوطنية للتعليم 2006-2016. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://inform.gov.jo/Portals/0/Report%20PDFs/2006%20National%20Education%20Strategy.pdf>
31 وزارة التربية والتعليم، إدارة التخطيط التربوي، التشكيلات المدرسية، قواعد ومبادئ وإرشادات عامة، للعام الدراسي 2012/2013.
32 تعليمات مجالس أولياء الأمور والمعلمين في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة رقم 9 لسنة 2007.
33 تعليمات رقم (1) لسنة 2014، تعليمات المجالس التربوية لشبكات المدارس ومجالس التطوير التربوي في مديريات التربية والتعليم، صادرة بموجب المادة 6/ل من قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994.
34 قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته.
35 تعليمات وصف وتصنيف الوظائف للمدارس الحكومية رقم (5) لسنة 2007.

نظراً للزيادة الحاصلة في أعداد الطلاب بعمر المدرسة، يتم حالياً إختبار هذه القوانين بطريقة غير مسبوقه. فإندام الشفافية والمعرفة العامة بالإطار القانوني والسياسات يجعل الأمر صعباً على العامة في الحصول على حقوقهم بالتعليم. وبالمثل، فإن ضعف إعطاء تعريف أولي للقوانين لكادر المدرسة الجديد يتسبب في ضعف في الوعي بالواجبات القانونية بين المعلمين. علاوةً على ذلك، يمكن أن تُعزى عدم فعالية قوانين التعليم إلى التعديل الوزاري المستمر في الأردن على مدى السنوات القليلة الماضية مما أثر تدريجياً على ديمومة تنفيذ القوانين. كما أثر ضعف التواصل بين المديرية على تنفيذ وتطبيق القوانين. وبناءً عليه، لا بد أن تكون المساءلة المتزايدة من إدارة المدرسة وأصحاب العلاقة المعنيين جزءاً من عملية إصلاح التعليم. المساءلة ممكن أن تزداد من خلال إنشاء وتفعيل مشاركة مجالس أولياء الأمور والمعلمين والمجالس التعليمية. مع إن القانون يعترف بدورهم، إلا إن مشاركتهم في وضع السياسات وعملية الإصلاح هي غير مضمونة.

قد يكون من الممكن تناول بعض تحديات الوصول إلى التعليم والجودة والمساواة في النظام التعليمي بتعزيز مساءلة أفضل لأصحاب المصلحة التربويين والاستفادة الأفضل من السياسات القائمة. على أي حال، على الرغم من تشجيع وحماية الحق القانوني بتعليم عالي الجودة في الأردن وتعزيز التنفيذ الأفضل للقوانين، تظهر الحاجة إلى تقوية هذه الحقوق بهدف ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم بغض النظر عن الحالة. لقد حددنا بعض قضايا السياسة الرئيسية المعروضة من خلال تحليل الإطار القانوني، بما في ذلك:

- هنالك تحديات رئيسية في توفير فرص الحصول على التعليم الأساسي بما يتماشى مع المعايير القانونية في سياق حالة الطوارئ الإنسانية داخل الأردن. الإلتزامات القانونية، لا سيما فيما يتعلق بحجم الغرفة الصفية (عدد الطلاب) وبيئة التعلم المادية (مقدار المساحة) بما في ذلك للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، لم يتم الإلتزام بها.
- هناك أساس قانوني ومبادئ توجيهية للمدارس لتشجيع مشاركة الأباء في تعليم أطفالهم، ولكن لم يتم الأستفادة منه أو إستخدامه في بعض الحالات. كما سنبحث لاحقاً، هناك ثغرات في القانون مما يعني إن دور مجالس أولياء الأمور والمعلمين والمجالس المدرسية في عملية صنع القرار هي ليست محمية.
- يبدو إن هناك فجوة في القانون المتعلق بالتدابير التأديبية التي يمكن إتخاذها ضد المعلمين الذين إرتكبوا سوء سلوك جسيم أو كان أدائهم دون المستوى باستمرار.
- الحاجة إلى نشر أفضل للمعلومات المتعلقة بالقوانين بين كادر المعلمين وأولياء الأمور والطلاب وأصحاب المصلحة الآخرين.

٢- ضعف التواصل والمساءلة

المساءلة يمكن فهمها كعملية تعاونية حيث أصحاب المصلحة يعملون معاً لضمان خدمة الأهداف التعليمية. يُعد ضعف التواصل والمساءلة والمشاركة والثقة بين أولياء الأمور والمجتمعات والمدارس ووزارة التربية والتعليم معيقاً رئيسياً يواجه تقديم التعليم عالي الجودة. ترى اليونيسيف أن التواصل ومشاركة المجتمع هو أمراً رئيسياً لتوفير بيئة تعلم إيجابية. "يجب أن تشارك المدارس بفعالية، وتساعد في تمكين الطلاب والعائلة، وتعزيز المشاركة المجتمعية في كافة جوانب سياسات المدرسة وإدارة ودعم الأطفال" ٣٦. ترى وزارة التربية والتعليم ووحدة جودة التعليم والمساءلة التابعة لها أن تنشيط مشاركة أولياء الأمور والمجتمع وبناء علاقة قوية مع المدرسة هو مؤشر على جودة التعليم.

قام مشروع "التعليم من أجل المستقبل" بإجراء مسح مصغر في محافظة المفرق إستهدف أسر الأردنيين واللاجئين السوريين وتوصل للحصول على مخرجات مثيرة للإهتمام حول العلاقة بين أولياء الأمور والمدرسة في محافظة المفرق. خلال مقابلاتنا غير الرسمية ومناقشات مجاميع التركيز، عبّر غالبية المشاركين عن خيبة أملهم لإنعدام التواصل بين أصحاب المصلحة المختلفين المشاركين في العملية التعليمية (مثل المدارس وأولياء الأمور والمجتمع المدني ... الخ). لدى العديد من أولياء الأمور الأردنيين القليل من التواصل والمشاركة مع المدارس. لكن غالباً لا يثق أولياء أمور اللاجئين بكادر المدرسة لحماية أبنائهم وتزويدهم بتعليم عالي الجودة؛ وقد تفتقر المدارس للثقة في اللاجئين كدخلاء في مجتمعاتها. وقد يصاب المدرسون بخيبة الأمل من أولياء الأمور لعدم مشاركتهم في تعليم أبنائهم.

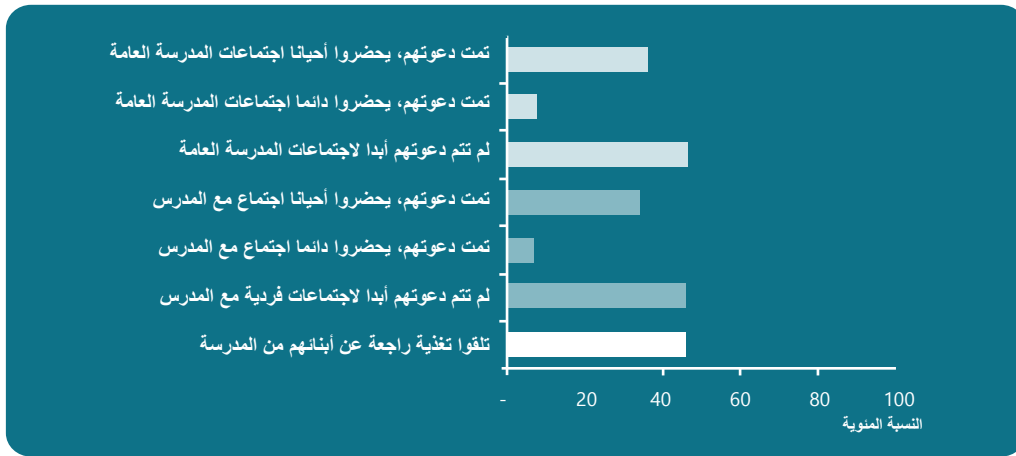
يظهر المسح إقراراً حوالياً ربع المستهدفين بأن أبنائهم لا يقومون بحل الواجب المنزلي أو إنهم لا يعلمون ما إذا قاموا به أبنائهم أم لا، في حين كان جواب أولياء الأمور السوريين "لا نعرف" أكثر من نظرائهم الأردنيين. ٣٧ كما وجد المسح علاقة إيجابية بين أداء الأطفال ومتابعة أولياء الأمور لواجباتهم المنزلية. وأوضح المسح عدم معرفة حوالي ٤٠٪ من أولياء الأمور بزلاء أبنائهم أو أولياء أمورهم. علاوةً على ذلك، غالباً ما يناقش ٧٪ فقط من أولياء الأمور مسائل تتصل بتعليم أبنائهم مع أولياء أمور آخرين، ٤١٪ يقومون بذلك أحياناً و ٥٢٪ لا يتكلمون أبداً مع أولياء أمور آخرين بشأن مدرسة وتعليم أبنائهم. ٣٨

أوضح المسح أن ٢٥٪ فقط من أولياء الأمور يحصلون على معلومات عن أداء أبنائهم والخدمات المقدمة لهم عن طريق تغذية راجعة مكتوبة من المدرسة بينما يلجأ ١٧٪ إلى إجتماعات فردية مع المعلمين ويعتمد ٣٦٪ منهم على معلومات من أطفال آخرين. ما يلفت النظر لجوء أولياء الأمور السوريين إلى أطفال آخرين للحصول على معلومات مفاديين بذلك الإجتماعات الفردية مع المعلمين بينما يجتمع أولياء الأمور الأردنيين مع المعلمين.

36 دليل المدارس الصديقة للطفل، (2009)، اليونيسيف
37 أ.ج. أ. تايتان، منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية. أرض ومعهد الأبحاث النرويجي (فافو) (2017) "التعليم الأساسي وعلاقة أولياء الأمور بالمدرسة في محافظة المفرق- مخرجات من مسح مصغر للأسر الأردنية وأسرة اللاجئين السوريين. <https://goo.gl/a12qGi>
38 نفس المصدر السابق.

وأظهر المسح عدم تلقي ٥٤٪ من المستهدفين أي تقارير خطية عن أبنائهم من المدرسة. كما يظهر المسح إختلاف الإجابات بين السوريين والأردنيين حيث ذكر ٦١٪ من السوريين عدم تلقيهم تغذية راجعة مكتوبة من المدرسة عن أداء أبنائهم مقارنةً بـ ٤٩٪ من الأردنيين الذي ذكروا الشيء نفسه. الفجوة أكبر بسبب فترة المدرسة التي يداوم فيها الطفل. حيث ذكر ٦٩٪ من أولياء أمور الأطفال الملحقين بالفترة المسائية عدم تلقيهم أي معلومات عن أطفالهم من المدرسة مقارنةً بـ ٤٨٪ من أولياء أمور الأطفال الملحقين بالفترة الصباحية. وذكرت نسبة مشابهة تبلغ ٥٤٪ من المستهدفين بالمسح عدم تلقيهم أي دعوى لاجتماعات فردية مع المعلمين. ٣٩.

الشكل ١: نسبة أولياء الأمور الذين يتلقون معلومات خطية من المدرسة عن أبنائهم، ونسبة أولياء الأمور الذين تلقوا دعوة لاجتماعات فردية مع مدرسي أبنائهم وتلقوا دعوة إلى اجتماعات عامة، ونسبة أولئك الذين حضروا هذه الاجتماعات دائماً أو أحياناً.

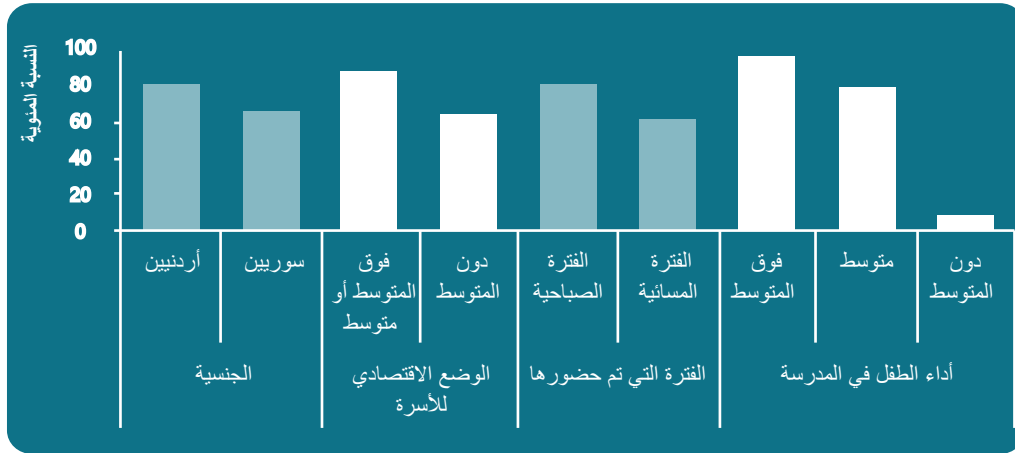


المصدر: أ.ج. أ. تابتان، منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية- أرض ومعهد الأبحاث النرويجي (فافو) (٢٠١٧) "التعليم الأساسي وعلاقة أولياء الأمور بالمدرسة في محافظة المفرق- المخرجات من مسح مصغر للأسر الأردنية وأسرة اللاجئين السوريين".

على الرغم من إظهار الشكل السابق للقليل من التواصل بين أولياء الأمور والمدارس، عبر ٨٣٪ من أولياء الأمور عن رضاهم عن المعلومات العامة التي يتلقونها من المدرسة عن أبنائهم، بينما عبر ٨٨٪ عن رضاهم من متابعة المدرسة لأداء أبنائهم الأكاديمي وسلوكهم في المدرسة. تختلف مستويات رضا أولياء الأمور السوريين حيث ذكر ٧٣٪ إنهم راضون جداً أو راضون. يمكن القول بأن الفرق هو نتيجة الإختلاف في جودة الخدمات التعليمية المقدمة في الفترات الصباحية على عكس الفترات المسائية. ٤٠.

أما فيما يخص من يبادر بالتواصل مع الآخر، يظهر المسح بأن ٥٢٪ من أولياء الأمور الأردنيين مقابل ٤١٪ من أولياء الأمور السوريين قد بادروا وذهبوا إلى المدرسة من أجل التواصل، بنسبة ٥٤٪ من أولياء أمور الطلبة الملحقين في مدارس الفترة الصباحية مقابل ٣٤٪ فقط من أولياء أمور الطلبة الملحقين في مدارس الفترة المسائية (اللاجئين السوريين). ذكر ١٦٪ من أولئك الذين تواصلوا مع المدرسة أنهم راضون جداً وذكر ٧٣٪ بأنهم راضون بينما ذكر ٧٪ أنهم غير راضين أو غير راضين للغاية، حيث شكل أولياء الأمور السوريين النسبة الأعلى من أولئك غير الراضين. أخيراً، سألنا ما إذا كان يوجد في المدرسة مجالس أولياء الأمور والمعلمين عندها أجاب ٧٥٪ بلا وأجاب ٢٣٪ بنعم، بينما قال ٢٪ إنهم لا يعرفون. ٤١.

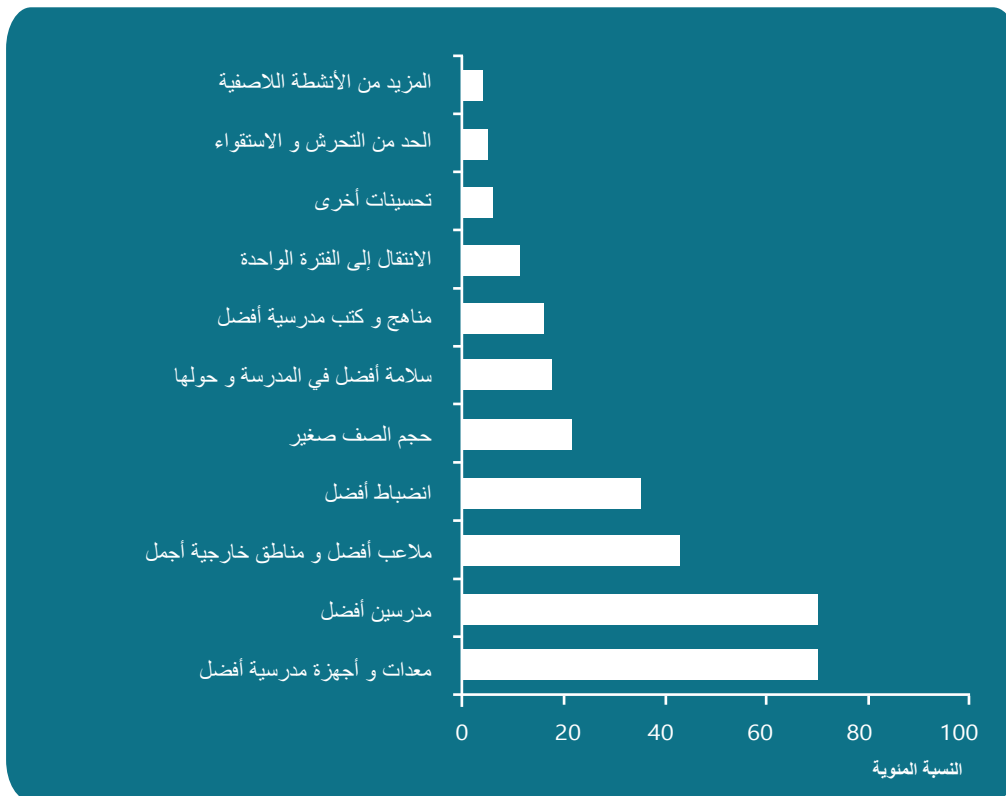
الشكل ٢: رضا أولياء الأمور عن جودة التعليم ويظهر اختلافه حسب الجنسية، إقتصاد الأسرة، ونوع الفترة المدرسية، وأداء الطفل. (النسبة المئوية راض جداً إلى راض).



المصدر: أ.ج. أ. تابتان، منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية- أرض ومعهد الأبحاث النرويجي (فافو) (٢٠١٧) " التعليم الأساسي وعلاقة أولياء الأمور بالمدرسة في محافظة المفرق- المخرجات من مسح مصغر للأسر الأردنية وأسر اللاجئين السوريين".

كما تناول المسح لمجالات التحسن التي يرغب بها أولياء الأمور. ٤٢

الشكل ٣: مجالات التحسين. النسبة المئوية لأولياء الأمور الذين ذكروا مادة للتحسين (الأولى، الثانية، الثالثة)



المصدر: أ.ج. أ. تابتان، منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية- أرض ومعهد الأبحاث النرويجي (فافو) (٢٠١٧) " التعليم الأساسي وعلاقة أولياء الأمور بالمدرسة في محافظة المفرق- المخرجات من مسح مصغر للأسر الأردنية وأسر اللاجئين السوريين".

يظهر المسح فرقاً واضحاً في الأولويات بين أولياء الأمور السوريين والأردنيين حيث يركز أولياء الأمور الأردنيين كثيراً على المعدات والأجهزة المدرسية وحجم القاعة الصفية بينما ذكر أولياء أمور اللاجئين السوريين الحاجة إلى مدرسين أفضل وانضباط أفضل وسلامة وأمان أفضل وتفادي مدارس الفترتين. يعطي [الجدول ١] آراء متبصرة حول القضية ٤٣.

الجدول ١: مجالات التحسين. النسبة المئوية لأولياء الأمور حسب الجنسية ونوع الفترة المدرسية ممن ذكروا المجال حسب أول وثاني وثالث أهم خيار.

الكل	نوع الفترة		الجنسية		
	المسائية	الصباحية	السورية	الأردنية	
٧٠	٥٢	٧٩	٤٦	٨٦	معدات وأجهزة مدرسية أفضل
٦٩	٧٥	٦٧	٧٧	٦٤	مدرسين أفضل
٤٣	٤٣	٤٣	٤٥	٤٢	ملاعب أفضل ومناطق خارجية أجمل
٣٥	٤٤	٣٠	٤٤	٢٩	انضباط أفضل
٢٢	١٠	٢٨	١٢	٢٩	تقليل الغرف الصفية
١٨	٢٤	١٤	٢٤	١٣	سلامة أفضل في المدرسة وحولها
١٦	١٣	١٨	١٤	١٧	مناهج وكتب مدرسية أفضل
١١	٢٢	٦	٢٣	٣	الانتقال لمدارس الفترة الواحدة
٦	٨	٥	٥	٧	تحسينات أخرى
٥	٨	٤	٩	٣	الحد من التحرش والتنمر
٤	٢	٥	١	٦	المزيد من الأنشطة اللاصفية

المصدر: أ.ج. أ. تابتان، منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية- أرض ومعهد الأبحاث النرويجي (فافو) (٢٠١٧) "التعليم الأساسي وعلاقة أولياء الأمور بالمدرسة في محافظة المفرق- المخرجات من مسح مصغر للأسر الأردنية وأسرة اللاجئين السوريين".

يظهر تقرير المسح الحاجة الماسة إلى تعزيز التواصل بين المدرسة والبيت وتقوية دور أولياء الأمور كمبادئ رئيسية لتحسين بيئة التعلم في المدارس الحكومية الأردنية. أظهر المسح أيضاً التناقض الكبير في الرضا عن الأداء المدرسي بين أولياء الأمور الذين يحضر أبنائهم الفترات الصباحية وأولياء الأمور الذين يحضر أبنائهم الفترات المسائية. ومع ذلك، يوضح الجدول رقم ١ إعراف أولياء أمور اللاجئين السوريين بحقيقة أن توسيع قدرات المرافق المدرسية لإستيعاب جميع الطلاب في الفترة الصباحية (من خلال إستئجار المباني أو بناء مباني جديدة) أمر غير محتمل، لذلك ركزوا أكثر على تحسين الوضع بالنسبة لأبنائهم في الفترة المسائية، والتي تم نقلها في اختيارهم للبنود التي يرغبون في

وأبرزت الدراسة التي أجرتها منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية- أرض ومعهد البحوث النرويجي (فافو) ضعف في التواصل بين المدارس وأولياء الأمور، ولكن تشير مخرجات الدراسة ان أولياء الأمور على إستعداد للمشاركة في العملية التعليمية. لتلخيص المخرجات أعلاه يظهر إن:

- حوالي ٥١٪ من أولياء الأمور إعترفوا بأنهم قادرين على التواصل مع المدرسة أو معلم أطفالهم.
- ١٠٪ فقط من أولياء الأمور السوريين على معرفة بمجالس أولياء الأمور والمعلمين. كما أظهر ٨٠-٩٠٪ منهم الرغبة في حضور هذه المجالس.
- ٥٠٪ من أولياء الأمور لم يتلقوا ملاحظات مكتوبة من المدرسة، وأكثر من ٥٠٪ منهم لم يسبق أن تمت دعوتهم الى حضور مجالس أولياء الأمور والمعلمين. بينما شارك أغلبية من تمت دعوتهم في هذه المجالس.

وعليه، إذا إزدادت جهود المدرسة في التواصل مع أولياء الأمور، فإن غالبيتهم سيحضرون وستزداد نسبة مشاركتهم في العملية التعليمية.

إن إنعدام التواصل الداخلي بين المدارس ووزارة التربية والتعليم هو شكوى مشتركة بين المعلمين والكادر ٤٥. يوجد طريقة من أعلى لأسفل معتمدة في سياسات التواصل وتغييرات المناهج حيث تفرض الوزارة تغييرات بدون المشاورة مع مديري المدارس والمعلمين الملزمين بتنفيذها.

أظهر الكادر التعليمي خيبة الأمل بخصوص تحديد صلاحياتهم لإدارة الجوانب المختلفة من تقديم الخدمات التعليمية.

إن المساءلة مهمة جداً أيضاً عند مناقشة إنهاء خدمات المعلمين غير الأكفاء وتوظيف معلمين مؤهلين. وغالباً ما يتمتع المعلمون غير الأكفاء بالحماية الاجتماعية من خلال مجتمعاتهم ٤٦، بما في ذلك الذين ينتهكون التعليمات الخاصة بالعقاب البدني مثلاً.

لقد اقترحت وزارة التربية والتعليم مدونة قواعد السلوك للمعلمين لزيادة المساءلة والمساعدة في حماية الأطفال الذين ترعاهم. وتهدف مدونة قواعد السلوك إلى توفير أساس لإضفاء الطابع المؤسسي للمساءلة وجعلها جزءاً لا يتجزأ من العملية التعليمية. ومع ذلك، على الرغم من إتخاذ عدة خطوات نحو وضع مدونة قواعد السلوك هذه موضع التنفيذ إلا إنها لم يتم إستخدامها حتى الآن.

٣- اللامركزية والحوكمة

هنالك علاقة إيجابية بين اللامركزية وزيادة المساءلة والملكية على العملية التعليمية بين أصحاب المصلحة المعنيين، وبالتالي فمن المهم عدم دراسة هذه الأفكار بمعزل عن بعضها البعض. يمر الأردن حالياً بمرحلة إنتقالية نحو أسلوب حوكمة لامركزية. وقد تم إعداد قانون اللامركزية ٤٧ وتمت المصادقة عليه وتم نشره في الجريدة الرسمية ٤٨ وحالياً يتم مراجعته من قبل مجلس النواب. وتماشياً مع هذا الرأي الوطني حول اللامركزية، أدركت وزارة التربية والتعليم الحاجة إلى تحقيق اللامركزية في عملية التعليم من خلال زيادة تقاسم المسؤولية بين مدراء الإدارة العليا والوسطى. ويظهر هذا بوضوح من خلال الدراسة التي أعدتها وزارة التربية والتعليم - وحدة التنسيق التنموي "اللامركزية: إصلاح الحوكمة وإدارة الخدمات التعليمية في الأردن". ٤٩

"يجب علينا أن نتجه نحو اللامركزية. تعمل وزارة التربية والتعليم على اللامركزية والمساءلة"

قال الدكتور رائد عليوة، مدير وحدة جودة التعليم والمساءلة. ٥٠

وعلى الرغم من حرص وزارة التربية والتعليم على الانتقال إلى نموذج الحوكمة اللامركزية؛ إلا أنه لا يوجد نتائج ملموسة على أرض الواقع، حيث تبقى مركزية صنع القرار والنهج من أعلى إلى أسفل المعتمدة في إقرار القوانين والأنظمة من بين التحديات الرئيسية التي تواجه المدارس والمجتمعات المحلية على حدٍ سواء.

يضع التقرير القطري الأردني لسنة ٢٠١٥ SABER مواضيع الإستقلالية في تخطيط وإدارة ميزانية المدرسة وإدارة شؤون الموظفين كأهداف سياسة رئيسية من أجل تحقيق نتائج تعليم أفضل. ويدعو التقرير إلى السماح للمدارس بإتخاذ قرارات بشأن هذه المسائل على مستوى المدرسة. وإذا تم تنفيذ ذلك، فسوف يمنح هذا القرار إدارة المدرسة المزيد من الصلاحيات لتعيين المعلمين وتتبع أدائهم الوظيفي مما يعزز المساءلة داخل المدارس. كما أن إلغاء مركزية النظام المدرسي سيوفر أيضاً الوسائل المطلوبة لتحقيق المشاركة الفعالة للمجتمع في مجالس المدرسة، حيث يحظى دورهم بأهمية كبيرة في تعزيز ثقافة المساءلة.

أظهرت الدراسة التي أجرتها منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية- أرض ومعهد البحوث النرويجي (فافو) إتفاقاً بين المعلمين الذين تمت مقابلتهم في محافظة المفرق على وجود ثغرات في الإدارة العامة للنظام التعليمي، والذي ساهم، حسب رأيهم، بشكل خطير في تدهور البيئة

التعليمية ٥١.

47 قانون اللامركزية. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://tinyurl.com/h8td8wc>
48 صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015، وتم نشره في عدد الجريدة الرسمية رقم (5375) الصادر بتاريخ 31/12/2015. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://tinyurl.com/jz5vuvh>
49 وزارة التربية والتعليم الأردنية، وحدة التطوير والتنسيق (2008) اللامركزية: إصلاح الحوكمة وإدارة الخدمات التعليمية في الأردن. كانون الأول 2008. متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.moe.gov.jo/uploads/Decentralization%20Revised%20Final.doc>
50 ندوة بعنوان "تعزيز ثقافة المساءلة من أجل النهوض بالعملية التعليمية في الأردن" التي عقدتها منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية في الحادي عشر من كانون الثاني 2017 بالشراكة مع مؤسسة الأبحاث (Fafu) وبدعم من السفارة النرويجية وبالتعاون مع مؤسسة درة المنال للتنمية والتدريب.
51 منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية- أرض ومعهد البحوث النرويجي (فافو) (2017). "تحسين البيئة التعليمية في المدارس الحكومية في الأردن- دروس من الزيارات الميدانية وجلسات الحوار المجتمعي في شمال الأردن". <https://goo.gl/si3E38>

وتمت الإشارة إلى أن غياب التنسيق والحوار بين وزارة التربية والتعليم وبين المديرية في المحافظات هو أحد الثغرات الرئيسية. مثال على ذلك، تغيير المناهج الدراسية، فعلى الرغم من إقرار المعلمين بأنها تحسنت، إلا إنهم كانوا حساسين جداً من طريقة تنفيذ هذه التغييرات في المناهج حيث إتخذت الوزارة قرارات وفرضتها على المعلمين دون تدريب أو مشاورات حسب رأيهم. يدل هذا على عدم الترابط الواضح في عملية صنع القرار حيث يفترض صناع القرار أن جميع القرارات التي تتخذها وزارة التربية والتعليم بصورة مركزية سوف تكون قابلة للتطبيق في جميع المديرية، بغض النظر عن الأوضاع المختلفة في المديرية. على سبيل المثال، تأثرت بعض المديرية بأزمة اللاجئين السوريين أكثر من غيرها، وبالتالي قد يكون لديها أولويات وإحتياجات قد لا تكون ممثلة بشكل جيد للغاية في عملية إتخاذ القرارات الحالية. كما توجد مشاكل حوكمة على مستوى المدارس. ٥٢

لا داعي للقول بأن القسم السابق حول المساءلة يشير إلى خلاف واضح بين المدرسة والمجتمع المحلي يتمثل في عدم وجود تبادل للمعلومات وكذلك من حيث تأثير هذا الأخير على العملية التعليمية. يمكن القول بأن هذا نتيجة مشكلة هيكلية حيث لا يعترف النظام الحالي بدور مجالس أولياء الأمور والمعلمين وبمجالس المدرسة وبرامج أخرى مماثلة في تمكين المجتمع من خلال المشاركة في عملية صنع القرار، وبالتالي زيادة المساءلة على كل من المدرسة والمجتمع. وفي الدعم لهذا النقاش، يدعو التقرير القطري الأردني لسنة ٢٠١٥ SABER إلى تعزيز مشاركة مجلس المدرسة في حوكمة المدرسة من أجل نتائج تعليمية أفضل، ولكن الإطار القانوني الحالي لا يشجع مجلس المدرسة ليلعب دوراً فاعلاً في العملية التعليمية. على سبيل المثال، لا يوجد لمجلس الآباء ومجلس المعلمين أي دور في عملية تخطيط ميزانية المدرسة، بينما لمجلس التعليم الذي يمثل مجموعات شبكات المدارس، صوت في تبني بنود الميزانية. مع ذلك، ليس للمجلسين حق قانوني في إدارة كادر التدريس وغير التدريس أو مدخلات التدريس. وينطبق الكثير من نفس المسألة على قدرة المدرسة للتعامل مع المعلمين أصحاب الأداء الضعيف. حيث يتم تعيين وإنهاء خدمات ومعاقبة المعلمين من قبل وزارة التربية والتعليم بطريقة مركزية، مما يحد أكثر من إستقلالية المدرسة وقدرتها على إتخاذ قرارات على مستوى المدرسة.

بنظرة أوسع، على الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم في تعزيز لامركزية النظام التعليمي، إلا أنه لا يزال هناك فصل واضح بين العملية التشريعية الحكومية بشأن اللامركزية، وعمل وزارة التربية والتعليم على تعزيز اللامركزية، حيث تتناول تدخلاتها اللامركزية كمكون لبناء القدرة بدلاً من أسلوب شامل للحوكمة. وتم ذكر هذا أيضاً في تقرير مركز هوية "اللامركزية التعليم في الأردن" الذي يشير إلى أن الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم هي أحد مكونات العملية التعليمية وليس عملية إنتقال إدارية. ٥٣

52 نفس المصدر السابق.
53 مركز هوية، "لامركزية التعليم في الأردن: استغلال الفرصة المتاحة لتطوير جودة التعليم والمساواة في المدارس الأردنية" العدالة الاجتماعية في الأردن، ورقة سياسات.

التدخلات المقترحة

عقدت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية- أرض في الحادي عشر من كانون الثاني ٢٠١٧ ندوة بعنوان "تعزيز ثقافة المساءلة من أجل النهوض بالعملية التعليمية في الأردن" بالشراكة مع معهد البحوث النرويجي (Fafo). لقد جمعت الندوة ثلة من الناشطين في مجال التعليم عبر الأردن من أجل مشاركة أفضل الممارسات لتطوير آليات المساءلة بالتوافق مع هدف الإستجابة الأردنية للأزمة السورية (٢٠١٦ - ٢٠١٧): "تعزيز النظم".

أدناه التدخلات المقترحة التي كانت حصيلة النقاشات أثناء الندوة:

١. إقتراح تدخلات استراتيجية لزيادة الشراكات والتنسيق مع المجتمع المدني المحلي:

● تعزيز دور المجتمع المدني المحلي لتحسين الحصول على المرافق التعليمية الجيدة وتحسين البيئة التعليمية. غالباً ما يكون المجتمع المدني المحلي أكثر مرونة من الدولة ويعمل على مستوى القاعدة الشعبية. في كثير من البلدان النامية، يتحمل المجتمع المدني المسؤولية عن تقديم برامج التعليم غير النظامي ويكون ناجحاً بشكل خاص في الوصول إلى المهمشين والمُستضعفين من خلال نهج موجه لتلبية إحتياجات وظروف هذه الفئات المستهدفة. كما أنه قادر على رفع مستوى الوعي حول القوانين بين أولياء الأمور والأطفال والمعلمين.

● تمكين المجتمع المدني المحلي للحصول على ملكية التغيير الإيجابي والمساهمة في أعمال مشاركة مدنية لتعزيز بناء مجتمع نافع وأكثر عرضة للمساءلة. في هذه الحالة، يستطيع أعضاء المجتمع المحلي المشاركة في تطوير وتحسين عمليات الحوكمة من خلال تقديم خدمات أفضل لضمان إستدامة طويلة الأمد لبرامج التنمية في مجتمعاتهم.

● يمكن أن يكون المجتمع المدني المحلي مصدر إبداع وتفكير لتقديم ممارسات "جديدة" - حيث يمكنهم المساعدة في سد "فجوة الأفكار".

● تعزيز دور المجتمع المدني المحلي في تمكين المواطنين ومساعدتهم في المطالبة بحقوقهم، وفي نهاية المطاف تعزيز ملكيتهم ودورهم في تحسين العملية التعليمية، ورفع معايير المجتمع لتعزيز حقوق الإنسان الأساسية.

● تعزيز وتسهيل الدور الذي يلعبه المجتمع المدني المحلي في عملية تطوير السياسات المحلية والوطنية حيث تمثل منظمات المجتمع المدني المحلي صوت واحتياجات المجتمع.

● إعطاء المجتمع المدني المحلي الدور في عملية المراقبة لتحقيق مخرجات التقييم الذي تقوم به وحدة جودة التعليم والمساءلة في وزارة التربية والتعليم.

● إنشاء عملية تشاورية تحت إطار قانوني بين كافة أصحاب المصلحة لضمان أن يكون هناك دور لكل من المجتمع المدني المحلي والمدارس والمعلمين وأولياء الأمور والأطفال في عملية التعليم. يجب أن تؤخذ العملية التشاورية بعين الإعتبار قبل صياغة القوانين والتعليمات والسياسات الجديدة حتى يقوم صناع القرار بإعتماد الملاحظات الناتجة عنها من أصحاب المصلحة. كما يجب ان يتم الإعلان إن العملية قيد المراجعة وفي حال وجود أية إقتراحات، يجب إبلاغ الجهات المعنية قبل وقت محدد. يمكن أن تكون هذه الإقتراحات أما مكتوبة أو تُقدم أثناء جلسات مجاميع تركيز مع وحدة جودة التعليم والمساءلة في وزارة التربية والتعليم. وبعد أن يتم إقرار القوانين والتعليمات والسياسات، يجب ان يتم نشرها وتقديم التدريب اللازم لها.

٢. تكثيف الجهود الرامية إلى تقديم تدريب للمعلمين قبل وأثناء الخدمة بالإضافة إلى الاستفادة من خبرة المعلمين المتقاعدين في تلبية الاحتياجات التعليمية:

- تسريع عملية التدريب للمعلمين قبل وأثناء الخدمة.
- مضاعفة عدد المعلمين المتدربين، بما في ذلك تدريب المعلمين في مدارس الفترات المسائية (مدارس الأطفال السوريين).
- إدخال نموذج تدريب المدربين للحفاظ على أثر وإستدامة برامج التدريب.
- رفع الوعي بين المعلمين والمرشدين حول عناصر الرعاية النفسية والاجتماعية والتكيف وخدمة مجتمعات اللاجئين التي تعزز بالتأكيد عملهم ومشاركتهم مع الطلاب.
- إشراك المجتمع المدني المحلي ليلعب دوراً مهماً في دعم عملية التدريب التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم.
- تمكين أولياء الأمور والمجتمع المدني المحلي للعب دوراً مهماً في عملية المتابعة والمراقبة.
- اللجوء إلى إعادة توظيف المعلمين المتقاعدين. حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة عدد المعلمين المؤهلين الجاهزين للعمل في المناطق المحتاجة وبالأخص أثناء حالات الطوارئ.
- مكافأة المعلمين المميزين، وتوفير التدريب على مهارات القيادة والدعم النفسي والإجتماعي للمعلمين، ووضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن الإجراءات التأديبية.

٣. بناء قدرة وحدة جودة التعليم والمساءلة في وزارة التربية والتعليم لتحسين جودة وفعالية المساعدة والخدمات التي تقدمها:

- بناء قدرات موظفي الوحدة وفقاً للإحتياجات والمطالب المحددة لتعزيز ثقافة المساءلة والمسؤولية والقيادة في قطاع التعليم.
- وضع وتفعيل تدابير وإجراءات للمساءلة تشمل مدونات قواعد السلوك والمراقبة والتقييم والكشف عن التقارير وضمان مشاركة المجتمع في عملية المساءلة.
- المراقبة الدقيقة لضمان إمتثال المديریات والمدارس لنتائج التقييم ومتابعة هذه النتائج.
- تطوير قنوات تواصل فعالة لتعزيز التغذية الراجعة الواردة من المجتمع.
- زيادة عدد الموظفين المؤهلين لتفعيل دور الوحدة بالكامل.
- تحقيق مستوى معين من الإنتظام في الزيارات المدرسية، بما يضمن مستوى أكبر من الإمتثال لنتائج التقييم ومعايير التعليم التي وضعتها وزارة التربية والتعليم.
- توفير أدوات التقييم الذاتي لإدارة المدرسة لتكون قادرة على مراقبة وتقييم أوضاع المدرسة والمعلمين قبل أن تبدأ دائرة المساءلة بالعمل معهم.
- تنمية وتطوير أخلاق المساءلة ودمجها في عملية تصميم السياسات في قطاع التعليم.

٤. ابتكار تدخلات تهدف إلى تعزيز ثقافة المساءلة بين موظفي المدرسة وأولياء الأمور وزيادة تبادل المعلومات:

- إقامة علاقات فعالة بين أولياء الأمور والمجتمعات والمعلمين ومديري المدارس.
- تعزيز وتمكين مجالس أولياء الأمور والمعلمين من خلال منحهم المزيد من الصلاحيات في عملية الرقابة على التخطيط المدرسي وإدارة الميزانية وشؤون الموظفين.
- إدخال مفاهيم المشاركة في المسؤولية الجماعية وذلك من خلال إشراك المزيد من أولياء الأمور أو مساعدي التدريس المحليين في التقليل من تحدي الصفوف المدرسية المزدحمة، مما يخلق الإحساس بالملكية على عملية التعليم للاجئين والأسر الأردنية على حد سواء.
- حث المدارس على التواصل مع أولياء الأمور والمجتمع وإعلامهم عن عملية تعليم أطفالهم وإنشاء عمليات تواصل ذات طابع رسمي للقيام بذلك. وعليه، الدعوة إلى الحصول على ردود الأفعال وإلى المشاركة في صنع القرار.
- وضع المبادئ التوجيهية لتواصل المدرسة والمعلمين مع أولياء الأمور. يجب أن لا تعتمد عملية التواصل على الشخصية والمهارات القيادية لمدير المدرسة فحسب، بل يجب دعم الشراكة بين المدرسة وأولياء الأمور من قبل أطر سياسية واضحة.

٥. تبني استراتيجيات لإعتماد اللامركزية والإستقلالية في النظام التعليمي:

- زيادة إستقلالية المدرسة واللامركزية في إدارة شؤون المدرسة المالية وفي إتخاذ القرارات. سوف يعزز ذلك مفاهيم المساءلة والملكية حيث سيشارك المزيد من أصحاب المصلحة المحليين في التخطيط لميزانية ونفقات المدرسة.
- تنظيم تبادل المعلومات بين وزارة التربية والتعليم والمديرية وموظفي المدرسة، سيؤدي هذا إلى ضمان الوصول السهل للمعلومات وللتحديثات المستمرة على آخر تطورات السياسات.
- تسهيل دمج موظفي المديرية والمدرسة، وخاصة المعلمين في عملية صياغة وتعديل السياسات التعليمية وتغييرات المناهج الدراسية.
- تمكين مجالس أولياء الأمور والمعلمين ومجالس المدارس بشكل قانوني للقيام بدور أكبر في إدارة المدارس ومراقبة الأداء وتقييم مخرجات التعلم.
- يوصي التقرير القطري الأردني لسنة ٢٠١٥ SABER بإعطاء المزيد من الإستقلالية للمدرسة فيما يخص إدارة الشؤون المالية والموارد البشرية ٥٤. أطلقت وحدة جودة التعليم والمساءلة مبادرة في هذا الإتجاه تهدف إلى بناء قدرات مديريات التربية بشكل يعزز المساءلة والشفافية. سيتمكن المدراء من إتخاذ إجراءات أكثر وخصوصاً في أوقات الطوارئ عند الحاجة لحماية أمن وسلامة الطلاب وموظفي المدرسة. مع ذلك، فإن العديد من مدراء المدارس لا يعرفون عن ذلك بسبب ضعف عملية التواصل.

● وفقاً للتعهدات التي قطعتها وزارة التربية والتعليم للعمل بشفافية، يجب عليها ان تنشر دائماً تقارير التقييم للمدارس. كما يمكن لمنظمات المجتمع المحلي من أن تلعب دوراً في رصد التقارير الأولية ومتابعة السجلات الخاصة بالزيارات للمدارس. بسبب الكفاءة المحدودة لموظفي وحدة جودة التعليم والمساءلة، نقترح أن تساعد، مجالس أولياء الأمور والمعلمين والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني المحلي، وزارة التربية والتعليم في عمليات المتابعة والتأكد من تنفيذ توصيات تقارير التقييم.

● هناك حاجة إلى سياسات أكثر وضوحاً فيما يخص: الإجراءات التأديبية للتعامل مع المعلمين الذين يعرضون سلامة الأطفال الى الخطر؛ ودعم المعلمين الذين يحاولون التأقلم مع الوضع الحالي؛ وإلى مكافأة المعلمين لتحفيز عملية التطوير المهني. يمكن أن تشمل عملية الدعم التدريب على مهارات القيادة والدعم النفسي الإجتماعي بالاستفادة من الخبرة الجيدة لأكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين في هذا المجال. ومع ذلك، حتى وإن تم إعطاء تدريب شامل، يجب أن تكون الإجراءات التأديبية موجودة وممكن أن تأخذ شكل حرمان المعلم من الحصول على الترقية، أو النقل إلى وظائف أخرى لا يكون لهم فيها تماس مع الأطفال، أو تعليم فئة أخرى، أو من خلال إعطاء تقاعد مبكر.

● لا ينبغي إعتبار المسائلة في عملية التعليم على إنها تحميل المدرسة المسؤولية الكاملة لضمان تحقيق كل جانب من جوانب العملية التعليمية، بل يجب أن تكون المسائلة عملية تعاونية حيث تتشارك فيها جميع الأطراف المعنية بالتعليم لضمان تحقيق الأهداف التعليمية.

الاستنتاجات والتوصيات

في الختام، من الضروري التأكيد على أهمية إتباع نهج شامل لإصلاح قطاع التعليم في الأردن، حيث يتفق جميع أصحاب المصلحة المعنيين على شكل التدخلات في المستقبل.

سلطت هذه الورقة الضوء على بعض التحديات الرئيسية التي تشمل تقديم الخدمات في قطاع التعليم في الأردن. لقد حققت الحكومة الأردنية بلا شك، جنباً إلى جنب مع المؤسسات الرئيسية الأخرى، إنجازات ملحوظة في الإستجابة لمجموعة واسعة من التحديات في قطاع التعليم بغرض الحفاظ على المكانة المرموقة التي يتمتع بها النظام التعليمي الأردني في المنطقة. وبالتالي، سعت هذه الورقة إلى الثناء على هذه الإنجازات وكذلك تقديم رؤى حول الجوانب التي يمكن العمل عليها لتحقيق المزيد من التقدم فيها.

يغطي الإطار القانوني للتعليم في الأردن إلى حدٍ ما جميع جوانب النظام التعليمي، ولكن؛ كما تقترح هذه الورقة؛ هناك حاجة لإجراء تحليل متعمق للإطار القانوني، للبحث في الثغرات مع العمل في نفس الوقت على صياغة تشريعات وسياسات وآليات واضحة لضمان التنفيذ السليم للقانون.

بدون شك، هناك تحديات كبيرة في هذا الصدد. مثلاً فيما يخص المدارس المستأجرة، يعتبر الإمتثال للمعايير القانونية ضعيف جداً مما يتسبب في مضاعفة التحديات التي تؤثر على بيئة التعليم في هذه المدارس. قد تظهر العديد من التحديات المتعلقة بالمساءلة بسبب زيادة الضغط على المدارس الحكومية بسبب الأزمة السورية، إلا إن الأزمة ساهمت بالكشف عن مجموعة تحديات كانت موجودة أصلاً قبل حصول الأزمة ٥٥.

لا تزال المساءلة والتواصل من أكثر الأمور إلحاحاً للتدخل في إطار إصلاح النظام التعليمي. كما تقترح ورقة السياسة هذه، فإن الإدماج الكامل للمساءلة في العملية التعليمية، وتعزيز التواصل بين جميع أصحاب المصلحة؛ هي متطلبات أساسية للحصول على نظام تعليمي فعال. من هذا المنطلق، على مختلف أصحاب المصلحة تحمل مسؤولية جماعية لتحقيق كل هذه الأهداف.

مع الانتقال إلى عام ٢٠١٧، تقوم النخبة السياسية في الأردن بفتح الطريق أمام التحول من النمط المركزي الحالي للحكومة إلى نمط لامركزي. وهذه فرصة ممتازة للمسؤولين القائمين على عملية إصلاح النظام التعليمي في الأردن لتبني نهج مماثل للسعي إلى تحقيق اللامركزية في نظام التعليم في الأردن. ومن الضروري أيضاً إستكشاف الروابط بين المساءلة والحكومة ضمن العملية التعليمية، ومما يدل على هذا هو الاعتراف بالحاجة إلى تمكين المجتمع المحلي من أجل المشاركة في العملية التعليمية حيث سيؤدي ذلك بالتأكيد إلى المزيد من النهج الواع لإصلاح التعليم في الأردن.

بناءً على ما تقدم، توصي هذه الورقة بما يلي:

- ١- تعزيز مفاهيم المواطنة في جميع مراحل العملية التعليمية للتأكيد على أهمية دور المواطنين في دفع عجلة التغيير الإيجابي واستدامة عملية التنمية وتعزيز الملكية والمساءلة.
- ٢- تمكين المجتمع المدني المحلي للعب دور أكثر نشاطاً في المساهمة في الحوار الدائر حول السياسات والمساءلة في العملية التعليمية.
- ٣- إخضاع الإطار القانوني لتحليل متعمق، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى معالجة الثغرات الحالية وفي اقتراح التشريعات.
- ٤- إستحداث آليات جديدة للتوظيف ومتابعة أداء المعلمين إلى جانب مسارات واضحة للحصول على مكافآت وتدابير عقابية.
- ٥- توحيد المبادرات الحالية لتدريب وبناء قدرات المعلمين.
- ٦- تحسين مشاركة المعلومات بين المدارس وأولياء الأمور من خلال إنشاء قنوات إتصال واضحة ومباشرة بين أولياء الأمور وموظفي المدرسة.
- ٧- حسب توصيات الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، يجب أن تكون وحدة جودة التعليم والمساءلة مستقلة عن وزارة التربية والتعليم، حيث يمنح هذا الإستقلال الوحدة مزيداً من الحرية والشفافية في عملها.
- ٨- إستحداث آلية تقييم ذاتي لكل مدرسة، حيث يمكنها إجراء تقييمات داخلية بناءً على نفس المعايير التي وضعتها وحدة جودة التعليم والمساءلة؛ قبل عملية التقييم الفعلي للمدرسة من قبل الوحدة.
- ٩- تنظيم اللامركزية وتفعيل دور المؤسسات في العملية التعليمية.
- ١٠- تمكين أولياء الأمور للمشاركة في تعليم أبنائهم في المنزل، بالإضافة إلى بناء قدرات الأهالي لجعل وزارة التربية والتعليم مساءلة عن توفير التعليم ذو الجودة لابنائهم.



النهضة العربية للديمقراطية و التنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development-ARDD

www.ardd-jo.org
consult@ardd-legalaid.org

شهر فبراير ٢٠١٧